

ملف المناصرة

إسماعيل الإسكندراني

Ismail Alexandrani

قيد الحبس الاحتياطي مصر

إسماعيل الإسكندراني باحث وصحفي مصري معروف بأعماله عن سيناء، قضى حكما صادرا عن محكمة عسكرية بين عامي 2015 و2022، ثم قبض عليه مجددا في 24 سبتمبر/أيلول 2025 بسبب منشورات على فيسبوك. ولا يزال محتجزا احتياطيا بتهم تتعلق بالإرهاب ونشر أخبار كاذبة في القضية رقم 6469 لسنة 2025، وبحسب محاميته نقل في نهاية سبتمبر/أيلول 2026 إلى سجن وادي النطرون خلال احتجاجات على إطالة الحبس الاحتياطي.

01
القضية في دقيقة

إسماعيل الإسكندراني باحث وصحفي مصري معروف بأعماله عن سيناء، قضى حكما صادرا عن محكمة عسكرية بين عامي 2015 و2022، ثم قبض عليه مجددا في 24 سبتمبر/أيلول 2025 بسبب منشورات على فيسبوك. ولا يزال محتجزا احتياطيا بتهم تتعلق بالإرهاب ونشر أخبار كاذبة في القضية رقم 6469 لسنة 2025، وبحسب محاميته نقل في نهاية سبتمبر/أيلول 2026 إلى سجن وادي النطرون خلال احتجاجات على إطالة الحبس الاحتياطي.

الحالة**قيد الحبس الاحتياطي**	تاريخ القبض**24 سبتمبر/أيلول 2025**	الدولة**مصر**

الحكم**لا يوجد حكم في القضية الحالية. وفي القضية السابقة حكمت عليه محكمة عسكرية في 22 مايو/أيار 2018 بالسجن 10 سنوات، وخففت محكمة النقض العسكرية الحكم إلى سبع سنوات في أكتوبر/تشرين الأول 2022، وأفرج عنه في 5 ديسمبر/كانون الأول 2022.**

التهم**الانضمام إلى جماعة إرهابية**
نشر أخبار وشائعات كاذبة
استخدام موقع إلكتروني للترويج لأفكار إرهابية

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن إسماعيل الإسكندراني فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

02
مسار القضية

29 نوفمبر/تشرين الثاني 2015

اعتقال
اعتقاله في مطار الغردقة لدى وصوله من برلين
احتجز إسماعيل الإسكندراني في مطار الغردقة لدى وصوله من برلين، واستجوبه عناصر الأمن الوطني قبل نقله إلى القاهرة. وأمرت النيابة بحبسه احتياطيا 15 يوما بتهم منها نشر أخبار كاذبة والانتماء إلى جماعة محظورة.

ديسمبر/كانون الأول 2017

فعل آخر
إحالة قضيته إلى النيابة العسكرية
بعد أكثر من عامين في الحبس الاحتياطي، أحيلت قضيته إلى النيابة العسكرية.

22 مايو/أيار 2018

إدانة
محكمة عسكرية تحكم عليه بالسجن 10 سنوات
حكمت محكمة عسكرية في القاهرة عليه بالسجن 10 سنوات بتهمتي الانتماء إلى جماعة محظورة ونشر أخبار كاذبة. وتفيد لجنة حماية الصحفيين أيضا بإدانته بالحصول على أسرار عسكرية ونشرها.

أكتوبر/تشرين الأول 2022

الطعن: تخفيف العقوبة
محكمة النقض العسكرية تخفف الحكم إلى سبع سنوات
خففت محكمة النقض العسكرية الحكم الصادر بحقه من السجن 10 سنوات إلى سبع سنوات.

5 ديسمبر/كانون الأول 2022

إفراج
الإفراج عنه بعد قضاء الحكم المخفف
أفرج عنه بعد أن قضى حكم السجن سبع سنوات كاملا، إذ نقل من سجن بدر إلى الإسكندرية واحتجز لفترة قصيرة في قسم شرطة المنتزه ثان قبل الإفراج عنه.

سبتمبر/أيلول 2025

الأمر بالحبس الاحتياطي
حبسه 15 يوما بتهم تتعلق بالإرهاب ونشر أخبار كاذبة
وجهت النيابة إليه في القضية رقم 6469 لسنة 2025 تهم الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة واستخدام موقع إلكتروني للترويج لأفكار إرهابية، وأمرت بحبسه 15 يوما على ذمة التحقيق. ولم يسمح لمحاميه بالاطلاع على ملف التحقيق.

24 سبتمبر/أيلول 2025

إعادة اعتقال
إعادة اعتقاله في كمين بمطروح
نشر على فيسبوك أنه أوقف في كمين قرب مرسى مطروح أثناء عودته من سيوة. وبحسب محاميته ماهينور المصري، صادر ضابط من جهاز الأمن الوطني هاتفه وعصب عينيه واقتاده إلى مكان غير معلوم لعدة ساعات قبل عرضه على نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة، التي استجوبته بشأن 17 منشورا على فيسبوك.

5 أكتوبر/تشرين الأول 2025

تجديد الحبس الاحتياطي
تمديد حبسه 15 يوما
جدد وكيل لنيابة أمن الدولة العليا حبسه 15 يوما عبر الاتصال المرئي. وكان قد نقل إلى مجمع سجون العاشر من رمضان في محافظة الشرقية. وقال محاموه إنه مصاب بالسكري ويعاني صعوبات في التنفس ويحتاج إلى جهاز طبي أثناء النوم، فقد جزء منه بعد مصادرته من قبل عناصر جهاز الأمن الوطني.

نوفمبر/تشرين الثاني 2025

تجديد الحبس الاحتياطي
تجديد حبسه على ذمة القضية رقم 6469 لسنة 2025
جددت نيابة أمن الدولة العليا حبسه 15 يوما أخرى على ذمة التحقيق في القضية رقم 6469 لسنة 2025.

8 يونيو/حزيران 2026

تجديد الحبس الاحتياطي
تجديد حبسه 45 يوما مع الموافقة على عرضه على استشاري جراحة
جددت غرفة المشورة المنعقدة في مجمع محاكم سجون بدر حبسه 45 يوماً على ذمة القضية رقم 6469 لسنة 2025. وبحسب محاميه خالد علي، استجابت أيضا لطلب الدفاع عرضه على استشاري جراحة.

28 يوليو/تموز 2026

فعل آخر

المقررون الخاصون في الأمم المتحدة يثيرون قضيته مع مصر

وجه مكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة رسالة إلى الحكومة المصرية (المرجع EGY 5/2026) بشأن اعتقاله واحتجازه وملاحقته بتهم إرهاب يفاد بأنها ناجمة عن تعبيره السلمي عن رأيه، وأبدوا قلقهم إزاء الاحتجاز التعسفي والحرمان من الضمانات القانونية. وتشير قائمة المراسلات إلى رد من الحكومة بتاريخ 24 سبتمبر/أيلول 2026، ولم تتم مراجعة مضمونه.

سبتمبر/أيلول 2026

النقل العقابي

نقله إلى سجن بعيد خلال احتجاجات على إطالة الحبس الاحتياطي

في نهاية سبتمبر/أيلول 2026 نقل من سجن العاشر من رمضان إلى سجن وادي النطرون، بحسب ما قالته محاميته ماهينور المصري لمدى مصر. وتقدمت أسرته في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2026 بطلب إلى النائب العام للكشف عن مكان احتجازه والمطالبة بالتحقيق في أنباء عن ترحيل محتجزين بالعنف. وفي 9 أكتوبر/تشرين الأول 2026 ذكرته المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وتسع منظمات أخرى بين المحتجزين الذين نقلوا إلى سجون بعيدة بعد احتجاجات، وقالت إن هذا النقل قد يستخدم لمعاقبة المحتجين. ولا يزال محتجزا احتياطيا.

6 سبتمبر/أيلول 2026

تجديد الحبس الاحتياطي

محكمة الجنايات تجدد حبسه 45 يوما في غيابه

جددت محكمة الجنايات حبسه احتياطيا 45 يوما. ولم يكن حاضرا، إذ أفيد بأن حرس السجن أبلغوا المحكمة برفضه الحضور.

03
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: لا يزال إسماعيل الإسكندراني محتجزا احتياطيا على ذمة القضية رقم 6469 لسنة 2025، بعد أكثر من عام على القبض عليه في كمين بمطروح. وتفيد محاميته بأنه نقل في نهاية سبتمبر/أيلول 2026 من سجن العاشر من رمضان إلى سجن وادي النطرون خلال احتجاجات على إطالة الحبس الاحتياطي، ولم يؤكد مصدر موثوق صدور قرار تجديد لاحق.

الخلفية والعمل

إسماعيل الإسكندراني كاتب وصحفي استقصائي وباحث مصري، يعرف بأعماله عن الجماعات المسلحة وسياسات الدولة في شبه جزيرة سيناء. وعمل مع مراكز بحثية منها المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومبادرة الإصلاح العربي، ونشرت كتاباته في السفير والمدن وجدلية، بحسب منظمة القلم الدولية. وكان زميلا صحفيا عربيا زائرا في مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين في 2015. وتصفه لجنة حماية الصحفيين بأنه صحفي مستقل يكتب في المنصة والسفير العربي، ويتابعه على فيسبوك أكثر من 82 ألف شخص.

القبض عليه

قبض عليه للمرة الأولى في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 في مطار الغردقة لدى عودته من برلين، واستجوبه عناصر الأمن الوطني ثم نقل إلى القاهرة، حيث أمرت النيابة بحبسه احتياطيا بتهم منها نشر أخبار كاذبة والانتماء إلى جماعة محظورة. وتفيد المفوضية المصرية للحقوق والحريات بأن محكمة الجنايات قررت إخلاء سبيله بعد عام من الحبس الاحتياطي، لكن النيابة استأنفت القرار فاستمر حبسه. وفي ديسمبر/كانون الأول 2017، بعد أكثر من عامين في الحبس الاحتياطي، أحيلت قضيته إلى القضاء العسكري.

وبعد الإفراج عنه في ديسمبر/كانون الأول 2022 عاد إلى البحث والكتابة. وفي 24 سبتمبر/أيلول 2025، بعد يومين من عفو الرئيس عبد الفتاح السيسي عن الناشط علاء عبد الفتاح، نشر على فيسبوك أنه أوقف في كمين قرب مرسى مطروح أثناء عودته من سيوة. وبحسب محاميته ماهينور المصري، صادر ضابط من جهاز الأمن الوطني هاتفه وعصب عينيه واحتجزه في مكان غير معلوم لعدة ساعات. وأكد حسام بهجت، مدير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أنه ظهر بعد ذلك في نيابة أمن الدولة العليا.

ظروف الاحتجاز والصحة

خلال سجنه الأول احتجز في سجن المزرعة بمجمع طرة، حيث حرم، بحسب منظمة القلم الدولية، من الزيارات العائلية المباشرة ومن أدوات القراءة والكتابة. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2025 يقول محاموه إنه مصاب بالسكري ويعاني صعوبات في التنفس ويحتاج إلى جهاز طبي أثناء النوم، فقد جزء منه بعد أن صادره عناصر جهاز الأمن الوطني. واحتجز في مجمع سجون العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية. وفي يونيو/حزيران 2026 وافقت المحكمة على طلب الدفاع عرضه على استشاري جراحة. وفي نهاية سبتمبر/أيلول 2026 نقل إلى سجن وادي النطرون، وطلبت أسرته من النائب العام في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2026 الكشف عن مكان احتجازه والتحقيق في أنباء عن ترحيل محتجزين بالعنف. وأفاد موقع فكر تاني، وهو من خارج قائمة المصادر المعتمدة، بأن شقيقه محمد قال إنه منع من الزيارة وحرم من أدويته وملابسه وأغطيته.

الإجراءات القانونية

في 22 مايو/أيار 2018 حكمت عليه محكمة عسكرية بالسجن 10 سنوات بتهم منها الانتماء إلى جماعة محظورة ونشر أخبار كاذبة، إضافة إلى الحصول على أسرار عسكرية ونشرها بحسب لجنة حماية الصحفيين. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2022 خففت محكمة النقض العسكرية الحكم إلى سبع سنوات، وأفرج عنه في 5 ديسمبر/كانون الأول 2022 بعد احتجازه لفترة قصيرة في قسم شرطة المنتزه ثان بالإسكندرية.

وفي القضية الحالية، رقم 6469 لسنة 2025، استجوبته نيابة أمن الدولة العليا بشأن 17 منشورا على فيسبوك، منها منشورات تنتقد تدوير المعارضين على قضايا متتالية وأخرى تعارض القبض على الناشط السيناوي سعيد عتيق، المحتجز في القضية نفسها. ووجهت إليه تهم الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة واستخدام موقع إلكتروني للترويج لأفكار إرهابية، ولم يسمح لمحاميه بالاطلاع على الملف. وجددت النيابة حبسه كل 15 يوما، ومن ذلك عبر الاتصال المرئي في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2025، ثم صارت المحاكم تجدده كل 45 يوما: في 8 يونيو/حزيران 2026 من

غرفة المشورة في مجمع محاكم سجون بدر، وفي 6 سبتمبر/أيلول 2026 من محكمة الجنايات في غيابه. ومن محاميه خالد علي وماهينور المصري.

ردود الفعل الدولية

راجعت هيومن رايتس ووتش المنشورات موضوع الاتهام وخلصت إلى أنها تعبير سلمي محمي، وطالبت بالإفراج الفوري وغير المشروط عنه. وتتابع لجنة حماية الصحفيين ومنظمة القلم الدولية ومنظمة العفو الدولية قضيته منذ 2015. وفي 28 يوليو/تموز 2026 وجه مكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة رسالة إلى الحكومة المصرية (المرجع EGY 5/2026) بشأن القبض عليه واحتجازه وملاحقته، وتشير قائمة المراسلات إلى رد من الحكومة بتاريخ 24 سبتمبر/أيلول 2026. وفي 9 أكتوبر/تشرين الأول 2026 ذكرته المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وتسع منظمات أخرى بين المحتجزين الذين نقلوا إلى سجون بعيدة بعد احتجاجات، وطالبت بتحقيق مستقل.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/ismail-alexandrani/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين. للإبلاغ عن خطأ: takedowns@humena.org